السيناتور جورج ميتشيل، الذين وافقوا فيه على التأجيل، وأكدوا ان على الادارة الاميركية «ان تدعم آلاف الوافدين الى اسرائيل وتشجّعهم» (**الحياة**، ٤/١٠/١٩٩١).

وما ان جرى، في سرعة، طيّ صفحة الخلاف هذه، فان عدداً من الاوساط السياسية والدبلوماسية أشار الى وجود نقاط خلاف أخرى لا تزال من دون حل، من شأنها عرقلة عقد المؤتمر، ولا سيما منها مسألتا القدس الشرقية وتشكيل الوفد الفلسطيني. واستندت تلك الاوساط، في ذلك، الى ما ذكره المدير العام لمكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، يوسي بن ـ اهارون، حين لاحظ ان نقطة الخلاف الاولى تتعلّق بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢؛ اذ تؤيد واشنطن مبدأ مبادلة الارض بالسلام، وتقول، في بساطة، ان في وسع اسرائيل ان تقدّم تفسيرها الخاص للقرار، «لكن الاطراف العربية ستستخدم التفسير الاميركي تفسيراً ملزماً، وترفض، بالتالي، الموقف الاسرائيلي». وتتناول نقطة الخلاف الثانية القدس الشرقية التي ضُمّت في العام ١٩٦٧، وهضبة الجولان التي ضُمّت في العام ١٩٨١. وتقول واشنطن انها لم تعترف بضمّ القدس الشرقية والجولان، وان هذين الموضوعين مفتوحان للنقاش بين الاطراف المتنازعة، «لكن اسرائيل تعتبر ان قبولها بهذا الموقف قد يعني انها مستعدة لمناقشة وضع القدس على طاولة المفاوضات». وتدور نقطة الخلاف الاخيرة حول التمثيل الفلسطيني في المفاوضات؛ اذ تؤكد واشنطن ان تل ـ أبيب لن تتمتّع بحق النقض (الفيتو) في هذا الشأن، لكنها، في الوقت عينه، «ليست مرغمة على الجلوس الى طاولة المفاوضات مع محاور لا ترغب في مناقشته» (**جيروزاليم بوست**، ٧/١٠/١٩٩١).

هل كانت حصيلة هذا الكلام تعني رفضاً للمساعي الاميركية برمّتها؟ المصادر السياسية والدبلوماسية تكاد تجمع على ان لاسرائيل قادرة على التأثير في الجهود التي بذلتها الادارة الاميركية لعقد المؤتمر، وتلفت، في الوقت عينه، النظر الى عدم استسهال الحصول على موافقتها على حضوره. وتبيّن ذلك، عملياً، من خلال ردّ وزير الخارجية الاميركية، بيكر، على نظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، عند اجتماعهما في نيويورك، بقوله: «اذا كنتم تعتقدون بأن ليس في استطاعتنا ممارسة سياستنا التقليدية، فقولوا، صراحة، انكم لستم مهتمين بالعملية». وحين أجاب ليفي بـ «اننا لا نطلب منكم تغيير سياساتكم، بل ان تمتنعوا، كوسيط، عن ابداء آراء علنية»، عاجله بيكر: «قل لي، صراحة، اذا كنتم جدّيين؛ واذا لا تريدون حضور مؤتمر السلام، فلا تأتوا» (**النهار**، بيروت، ٩/١٠/١٩٩١).

بيد ان مصادر سياسية أخرى لا تشاطر الوزير بيكر النبرة التي استخدمها، والتي غابت، بعض الشيء، عن النبرة التي لدى كبار مساعديه. ولاحظت، ان اسرائيل حينما طالبت بتوسيع ورقة الضمانات الاميركية، وجعلها «مذكّرة تفاهم» وضمانات رسمية، علّقت الناطقة باسم وزارة الخارجية، مارغريت تتوايلر، بأن الامر يعود الى الحكومة الاسرائيلية لتقرّر ما تريد، «رسالة ضمانات أم مذكّرة تفاهم؟» مشيرة الى ان بيكر سبق ان أعلن ان الامر يعود الى حكومات المنطقة لاعلان ما تريده (**الحياة**، ٩/١٠/١٩٩١).

في أيّ حال، ان تعثّر جهود الادارة الاميركية، في هذا الخصوص، لم يكن يعني تجميد جهودها باتجاه عقد مؤتمر السلام. فالتحرّك الذي دشّنته باتجاه الفلسطينيين كان جزءاً جوهرياً منها، أو، على الاقل، عاملاً مساعداً في حلحلة بعض العقد التي تواجه عقد المؤتمر، وهي ليست سهلة، أقلّه في المنظور الاسرائيلي. وفي اعتقاد بعض المصادر الدبلوماسية المطلعة، ان الادارة عملت، من جهة، على اقناع الفلسطينيين بالعمل على تشكيل الوفد، فوراً، لسببين: الاول، ان واشنطن أكدت لتل ـ أبيب ان الفلسطينيين سيمثّلون في المؤتمر كجزء من وفد مشترك مع الاردن يكون مؤلّفاً من أفراد غير أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، ومن الارض الفلسطينية المحتلة؛ والآخر، كون وزير الخارجية الاميركية وعد تل ـ أبيب بأن اختيار الفلسطينيين، الذين سيشاركون في الوفد مع الاردن، سيكون منسجماً مع الشروط الاسرائيلية، وهي ان لا تكون لهم علاقة واضحة ومباشرة بالقدس الشرقية أو علاقة مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية (دافيد ماكوفسكي، **جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩/١٠/١٩٩١، ص ١ و٤). لكن الادارة الاميركية، من الجهة الاخرى، استبعدت معاودة